جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

قسم اللغة العربية

دكتوراه اللغة العربية – لغة

قراءات في كتاب سيبويه

أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

(المحاضرة الخامسة)

باب لا يجوز في التثنية والجمع الواو والياء والنون

وباب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث

وباب جمع أسماء الرجال والنساء

للعام الدراسي: ٢٠٢٥-٢٠٢٦

(عدم جواز تثنية المثنى بالجمع)

قبل البدء بدراسة ما يصح جمعه جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير أو تثنيته عند سيبويه علينا أن نراجع ما جهد به النحاة والصرفيون في سبيل وضع شروط خاصة لكل لفظ حتى يصبح جمعه وتثنيته.

فالمثنى لفظٌ مفرد، معرب، غير مركب، منكرٌ، يقع في لفظين متفقين في الوزن واللفظ والمعنى فلا يقال: العمرانِ في تثنيه عَمرو، ولا الخالدان في خالدٍ وزيد، ولا العينانِ في الباصرة والجارية لاختلاف المعنى، وقد وقع التغليب فيما يقبل عنه: الأبوان للأب والأُم، والقمران للقمر والشمس، والعمران لعمر وأبي بكر، مع اشتراط المماثلة التامة، ولذلك ترى أن سيبويه رفض تثنية المجموع والمثنى ((لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون؛ وذلك نحو عشرين وثلاثين والاثنين لو سميت رجلاً بمسلمينَ قلت: هذا مسلمونَ وسميته برجلينِ قلت هذا رجلانِ لم تثنهِ أبدًا ولم تجمعه، وإنَّما منع سيبويه ذلك لعلة اجتماع رفعين أو جَرينِ أو نصبينِ في اسم واحدٍ)). والمقصود من ذلك أنَّك لو ثنيت (رجلان) لقلت: رجلانانِ ولو ثنيت (مسلمونَ) المسمى به لقلت: (مسلمونانِ)، وفي الرفع فجمعت بين علامة المثنى (رجلانان) (الألف الأولى، والألف الثانية) وهذا محالٌ في قولهم: وكذا مع (مسلمون) المسمى به: (مسلمونان) لجمعت بين الواو علامة رفع الجمع والألف علامة رفع المثنى وهذا محال.

فضلاً عن ذلك فإنَّ الاستغناء مانع ثانٍ لحدوث الجمع والتثنية فلو سمي بـ (عشرون)، لقلت: (عشرونانِ بالتثنية، وعشرونون) بالجمع، وقولهم: (أربعون) يغني، قال سيبونه [وإنَّما منعوا أن يثنوا (عشرينَ) حين لم يجيزوا (عشرونانِ) واستغنوا عنها بـ(أربعينَ) كما أنَّ منع استعمال اللفظ فيه لكلامهم بمنع حدوثه أو افتراضه لذلك مُنِعَ القول: (مائتانانِ، والفانانِ و اثنانانِ)، قال سيبويه: (وهذا لا يكونُ وهو خطأ لا تقوله العرب)، وما وقع منهم لا يحمل على المثنى بل حملا على مدلول اليوم فالاثنين مثلاً أوقعته العرب على قولهم: (اليوم

يومان) واليوم خمسة عشر من الشهر والذين أوقعوه قالوا: أثناء وقع على حدّ قولهم (لأثنِ) كأنهم قالوا: اليوم الاثنُ وبعضم يقول: الثني فهكذا قالوا: الاثنانِ، وصار بمنزلة الثلاثاء والأربعاء اسماً غالباً فلا يجوز تثنيتهُ.

فإذا نُفي شرط المع من (رفعين ونصبين وجرين) فصح التثنية لذلك فـ (مقبلاتٌ) إذا صارت اسم رجلٍ فيصح التثنية لأنَّه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جران فهي بمنزلة ما في آخره هاء في التثنية والجمع بالتاء، وذلك في قولك: أذرعاتٌ (أذرعتانِ) وفي (تمرات) اسم رجل (تمراتان) فإذا جمعت بالتاء (تمراتٌ) تحذف ونجيء بتاء أخرى كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت: تمرةٌ وتمراتُ.

فجمع الاسم الذي في آخره التأنيث.

الأصل في صفة جمع الاسم جمع مؤنث سالم أن يكون سليماً وأن يقع في أعلام الإناث مثل: زينب وهند، وما ختم بتاء التأنيث مثل: دجاجة وما ختم بألف التأنيث المقصورة نحو: (ذكرى ومستشفى) و ما ختم بألف التأنيث الممدودة نحو حمراء منقول: حمراوات.

ويقع أيضاً في الاسم المفرد المذكر المنتهي بالتاء قبل الهمزة فيقال: همزات وطلحة طلحات، وكذا لصفة المذكر غير العاقل مثل: شاهق فيقال: شاهقاتٍ، وفي مصدر الفعل الذي يتجاوز ثلاثة حروف مثل (أكرم – إكرام – اكرامات)، و(تفاعل تفاعلات).

وكذلك يصح جمع الأسماء المُعرّبة المنقولة من لغة أخرى جمع مؤنث سالم نحو (بروتين – بروتينات).

وحال جمع الاسم جمع مؤنث سالم فالأصل أن تحذف علامة التأنيث منه ويجمع ومجيء (آت) لذلك قيل: جمع مؤنث سالم؛ لأنه يغير المفرد إلى جمع، ويكون (الأعلى التأنيث، ولأنه لا يغير من شكل اللفظ المفرد (زينب– زينباتٍ)، فإن كان منتهيا بالهمزة (حسناء = حسناوات)، (سمراء سمراوات).

وقد وقف سيبويه ذلك في جمع ما وقع دالاً على التأنيث أو اشترك معه بعلامته، ونقل عن يونس ما يبين ذلك فقال: (زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة أو سلمة أو صلة)، ثم أردت أن تجمعه بالتاء كما كنت جامعه قبل أن يكون اسما لرجل أو امرأة على الأصل) أي أنك تجمعه جمع مؤنث سالم فتقول: (طلحاتٍ)، وإنما صح ذلك؛ لأنه كما يرى سيبويه ومن قبله يونس أنهم يصفون المذكر بالمؤنث فقالوا: (رجلٌ رَبعةٌ) وجمعوها بالتاء فقالوا: (ربعاتٌ) ولم يقولوا: (رَبْعونَ) وقالوا: (طلحةُ الطلحات)، ولم يقولوا (الطلحون) علماً أن أهل الكوفة قد أجازوه.

ولو سميت بـ (حبلى) رجلاً: لم تجمعه جمع مؤنث سالم وعلته أن التاء تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها، وذلك قولك: حُبليات فأشبهت بذلك عندهم: أرضات ودريْهمات فأنت لو سميت رجلاً بـ(أرض) لقلت: أرضُونَ، ولم تقل أرضات؛ لأنَّها ليس ها هنا حرفُ تأنيث يحذف فغلب على (حُبلى) التذكير حيث صارت الألف لا تحذف ألا تراهم أنهم قالوا: زكرياوون بالمدِ، وذكريون في القصر).

ولذلك قال سيبويه: ((وأعلم أنك لا تقول في حبلى وعيسى) إلا حُبلونَ وعِيسونَ... وعِيسُون مُوسُونَ خطأ)).

وعليه اذا جمعت (ورقاء) اسم رجل بالواو النون و بالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت: ورقاؤون وسمعت من العرب من يقول ما أكثر الهبيرات ويريد جميع الهبيرة.

جمع أسماء الرجال والنساء.

في حال تسمية الرجال والنساء بأسماء معينة فإنَّ طبيعة الاسم المسمى به يحدد طبيعة الجمع له.

فالمذكر في الأصل يجمع جمع مذكر سالم ويصح جمعه أحياناً جمع تكسير وأن سُميَّ به مؤنثاً فالأصل أنه يجمع جمع مؤنث سالم ويصح أنه يجمع جمع تكسير.

(القاعة): فمن سُميّ (اسم رجل) وأردت جمعه فأنت بالخيار أن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب وإن شئت كسّرته للجمع حدَّ ما تكسر عليه الأسماء للجمع.

(القاعدة): (وإن جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار إن شئت جمعته بالتاء وإن شئت كسّرته على حدَّ ما تكسر عليه الأسماء للجمع).

وعليه وجب معرفة شروط ما يصح جمعه جمع مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم، فما صح جمعه جمع مذكر سالم، إذ إن جمع المذكر السالم هو لفظٌ دلّ على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون أو ياء ونون ونون بالزيدون والشاكرون، أمَّا أنه يكون جامداً أو مشتقاً فشروط الجامد أن يكون علماً لمذكر عاقل، خالياً من تاء التأنيث (يجوز هنا جمعه عند الكوفيين فيقولون طلحةُ: طلحون)؛ لأن العبرة عندهم باللفظ لا بالمعنى وإن التاء بتقدير الفصل أو الانفصال.

ووجب أيضاً أن يكون خالياً من التركيب، لذلك امتنع القول (رجل رجلون)؛ لعدم العلمية، ولا في (زينب زينبونَ)؛ لعدم التذكير ولا في (لاحق) علم فرس لعدم العقل، ولا في (طلحة) لوجود التاء، ولا في سيبويه (سيبويهون) لوجود التركيب.

أمَّا إذا كان مشتقاً أن يكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست على وزن (أفعل الذي مؤنثه فعلاء) ولا على وزن (فعلان الذي مؤنثه فعلى) ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يجمع طالق ومرضع للمؤنث، ولا مثل سابق وفاره (صفة الفرس) ولا مثل: علامة ورحالة صفه لمذكر (عاقل) ولكنّه بالتاء، ولا مثل (أحمر) و(أعور) مما مؤنثه على فعلاء، ولا مثل: سكران، عطشان، وغيران مما مؤنثه على فعلى، ولا مثل: عدل،

صبور، غيور، جريح مما يكون صفة للمذكر والمؤنث معاً، وعليه فلقد بين سيبويه مما يصح جمعه من عدمه.

١) فلو سُمي رجل بلفظ مذكرٍ مثل: (زيدٌ) أو (عمرو) أو(بكر) كنت بالخيار أن شئت قلت: زيدون وإن شئت قلت: (أزيادٌ) وإن شئت قلت: (الزيود).

ومثله عمر إن شئت قلت (العمرون) وإن شئت قلت (العُمور) و(الأعمرُ) وإن شئت قلتها ما بين الثلاثة إلى العشرة.

ومثله يُقاس أي لفظ أشبهه من ذلك ومما يحدد جمع التكسير الاستعمال العربي له فقط، وعلى ذلك أيضاً أن سميت رجلاً بـ (بشر) أو (بُردٍ) أو (حجر) فكذلك إنّ شئت ألحقت فيه ما ألحقت في بكرٍ وعَمرو، وإن شئت كسَّرت، فقلت: أبرادٌ وأبشارٌ وأحجارٌ.

٢) ولو سميت امرأة بـ (دَعد) فصح أن تجمعه على الأصلِ جمع مؤنث سالم ولك إن تجمعه جمع تكسير، فتقول (دعداتٌ) فثقلت كما ثقلت (أرضاتٌ)... وإن شئت قلت: (أدْعُد)، أي جمع تكسير وعلى ذلك الأسماء المسميات تسمية المؤنث فتقول بـ(هند): هِنداتٌ: فيمن ثقل بالكسرة فقال: كِسِراتٌ، ومن العرب من يقول: كِسْراتٌ، وإن شئت كسرت أي جمعت (هند) جمع تكسير كما كسرت بُرداً وبشراً فقلت: (أهناد)، وقالوا: (الهُنود) كما قالوا: (الجذوع)، وإن شئت قلت: (الأهناد) كما تقول: (الأجذع).

٣) وإن سميت رجلاً بـ (أحمر) وإن شئت قلت: (أحمرُون)، وإن شئت كسّرته فقلت: (الأحامَر).

وهنا اللفظ على وزن (أفعل) ولكن ليس بصفة مؤنثها (فعلاء) حمراء، بل هنا يعامل معاملة الاسم وعليه صحّ جمعه جمع مذكر سالم لانتفاء الوصف وإلا فلا يصح جمعه، ومما يؤيد ذلك نفي جمعه (الحُمْرَ) قال سيبويه: ((ولا تقول الحُمر، لأنَّ اسم وليس بصفة)) نقلاً عمّا ذكر فإننا نرى أن جمع (حُمْر) قد يخلط معه (الحمار) لذلك استبعدت من جمع من سُمي بـ(أحمر).

٤) ولو سُمي بها مؤنثاً كما يرى سيبويه فأنت بالخيار فجمعها جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير، قال سيبويه: ((وإن سميت امرأة بـ(أحمر) فإن شئت قلت: (أحمراتٌ) و إن شئت كسَّرته كما تكسّر الأسماء فقلت: الأحامر، وكذلك كسرت العرب هذه الصفات حين صارت أسماء فقالوا: الأجارب والأشاعِر، والأجارب بنو أجرب وهو جمع أجرب.

٥) إن سميت رجلاً بـ(ورقاء). ولم تجمعه جمع مذكر سالم وجمعته جمع تكسير فقلت ما فعلت (بالصّلفاء) أي تجمعه جمع تكسير كما جمعت (صلفاء) وذلك قولك: (صلافٍ) فـ (ورقاء) تحول اسما لهذه الاسماء كسرتها كما فعلت مع (صلفاء). فنقول: (وراقٍ) وكذلك إن سميت بها امرأة فلم تجمع بالتاء.

٦) وإن سميت رجلاً بـ (مُسْلم) فأردت أن تكسر ولا تجمع بالواو والنون قلت (مَسالم) لأنه قبل مُطرفٍ وإن سميت بـ(خالد) ولم يجمع جمع مذكر سالم قلتَ بالتكسير (خوالد).

٧) وإن سميت رجلاً بقصعة فلم تجمع بالتاء قلت: القِصاع، وقلت قصعاتٌ إذا جمعت بالتاء.

ولو سميت (رجلاً أو امرأة) بـ (عَبْلةٍ) لثقلت كما ثقلت (تَمرة)، لأنها صارت اسماً وقد قالوا (العَبلات) فثقلوا حيث صارت اسما وهم حيَ من قريش.

٨) ولو سميت رجلاً أو امرأة بـ(سَنةٍ) لكنت بالخيار إن شنت قلت : (سنواتٍ) وإن شئت قلت (سنونَ) لا تعدُ وجمعهم إياها قبل ذلك؛ لأنها ثمَ اسم غير وصفٍ، كما هي هاهنا اسم غير وصف.

فعلى ذلك نرى أن المتكلم لكل ذلك ما صحّ جمعه عند العرب كما نقل عنهم، وإن المحدد في ذلك المعنى المراد من اللفظ (رجلاً) كان أو (امرأة)، فإن سُمي به مُذكر كان الأصلُ فيه جمع مذكر سالم مالم يرد المتكلم جمعه عليه ومن ثم يصح جمعه جمع تكسير، وكذا إذا كان اللفظ مؤنثاً فالأصل جمعه جمع مؤنث سالم وإنه لم يرد إلا جمعه جمع تكسير قيس على ما وردَ في جموع الألفاظ لما شابهه باللفظ أو البنية وهذا ما بينه سيبويه في أكثر من موضع.

وهذا كله يؤخذ ما سيبويه على أنه اتجاه تعليمي إذْ بحت أو افترض التسميات مذكرة أو مؤنثة وما يترتب عليها من جموع.